گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 5, No. 3, pp. 837–851, *Sept.-2017*
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 25185128
journals.uoz.edu.krd

الفشل المالي المصرفي
"دراسة تحليلية مقارنة بين مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"

حسين احمد حسين بيداوي

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق – العراق

تاريخ الاستلام: 2015/11 **تاريخ القبول:** 2016/02 **تاريخ النشر:** 2017/09 https://doi.org/10.26436/2017.5.3.434

الملخص:

تمثل سلامة الجهاز المصرفي وصلابة المصارف مهمة لكسب ثقة العملاء ، وان انعدام الثقة يؤدي الى وقوف المودعين بكثافة امام ابواب المصرف لسحب ودائعهم مما يؤدي الى حدوث ظاهرة (السحب الجماعي) ،وتعد هذه الظاهرة حالة صعبة على المصرف في اعادة جميع الودائع الى المودعين مما يؤدي الى افلاس المصرف. على المصارف المحافظة بشكل مستمر على ثقة الجمهور مع الاخذ بنظر الاعتبار بأنه ليس هناك مصرف يستطيع اعادة جميع الودائع الى الجمهور في غضون ايام قليلة لكون هذه الودائع تم استخدامها على شكل قروض ممنوحة الى المقترضين ولآجال طويلة. يهدف هذا البحث الى التعرف على مدى مصداقية فرض الوصاية على مصرف الوركاء للاستثماروالتمويل ، والظروف التي مر بها المصرف قبل شطب اسمه من سوق العراق للاوراق المالية وبيان كيفية تعامل البنك المركزي العراقي مع الاحداث التي مر بها المصرف.ولتحقيق ذلك اختار الباحث مؤشرات القدرة الايفائية وطبقّها على عينة تكونت من اربع مصارف (المصرف التجاري العراقي،مصرف بغداد،مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار،مصرف الاستثمار العراقي) خلال فترة زمنية من 2008–2011 ، وتم مقارنة هذه المؤشرات مع مؤشرات القدرة الايفائية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

بعد تحليل نسب مؤشرات القدرة الايفائية للمصارف (عينة البحث) ، توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي استنبطت من واقع الاطار المفاهيمي والتحليلي ،وحيثيات وتداعيات كل من مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل والبنك المركزي العراقي ومن اهم هذه الاستنتاجات:

1– إن اجراء وزارة المالية كان له الاثر على المودعين واجبارهم على سحب ودائعهم من المصرف " خوفا من ضياع اموالهم فزاد الموقف صعوبة على المصرف عند قيام وسائل الاعلام بنشر خبر تعثر مصرف الوركاء مما ادى ذلك الى حدوث ظاهرة السحب الجماعي Bank Runs .

2– أظهرت البحث أن الوضع المالي لمصرف الوركاء لم يشهد تدهورا واضحا لمؤشرات القدرة الايفائية خلال فترة الدراسة المعتمدة من عام 2008 الى عام 2011 ،بل كان في اغلب النسب يتفوق على بعض مصارف عينة الدراسة كما في (نسبة حق الملكية/مجموع الودائع،ونسبة حق الملكية/مجموع القروض،ونسبة حق الملكية /مجموع الموجودات) .

وفي ضوء استنتاجات البحث اقترح الباحث مجموعة من المقترحات بهدف الاستفادة منها ومن اهمها : يفترض على البنك المركزي العراقي ووزارة المالية أن يقدرا الانجازات التي قدمها مصرف الوركاء من تاريخ تأسيسه 1999/11/20، ولغاية نهاية 2011 .

الكلمات الدالة: الفشل المالي، مصرف وركاء للاستثمار والتمويل، سوق العراق للأوراق المالية.

1.المقدمة

تعد المصارف التجارية نوعاً من انواع المنظمات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان ، وتعد وسيطاً بين وحدات الفائض ووحدات العجز، فضلاً عن تقديمها العديد من الخدمات المصرفية للجمهور كما تتيح للمدخرين العديد من الفرص الاستثمارية الجيدة لاستثمار مدخراتهم .

وتتعرض المصارف كالوحدات الاقتصادية الاخرى الى مشاكل مالية لاسباب داخلية وخارجية وقد تؤدي الى افلاسها اذا لم تراقب ادارة المصرف المخاطر المحيطة به ، وبالتالي يعد المصرف فاشلاً وفق المفهوم المالي والمصرفي ، اذا وصلت به الحالة الى عدم قدرته بتوفير السيولة لتلبية احتياجات الزبائن لسحب ودائعهم .

إن قيام وزارة المالية العراقية بسحب الودائع من مصرف الوركاء ونشر ذلك في وسائل الاعلام ادى الى حدوث ظاهرة السحب الجماعي Bank

Runs ، والذي كان له الاثر على المودعين واجبارهم على سحب ودائعهم من المصرف خوفاً من ضياع اموالهم ، وبالتالي لم يستطع مصرف الوركاء إعادة الودائع للمودعين " بسبب نفاذ السيولة وفي هذه الحالة كان يجب على البنك المركزي العراقي التدخل لدعم واسناد مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل " لان استمرار حالته يؤدي الى عواقب وخيمة على (المصرف والمتعاملين معه) وبالتالي على الاقتصاد الوطني .

ولغرض تحقيق هدف البحث ، فقد قُسمت الدراسة الى اربعة محاور ، تناول المحور الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة ، واهتم المحور الثاني بالاطار المفاهيمي للفشل المصرفي والقدرة الايفائية اما المحور الثالث فقد اهتم بالاطار التحليلي للبحث من خلال تحليل مؤشرات القدرة الايفائية ، للمصارف (عينة الدراسة) واختتم المحور الرابع باستنتاجات الدراسة ومقترحاتها.

2. منهجية البحث والدراسات السابقة

1.2 منهجية البحث:

1.1.2 مشكلة البحث: يُعد القطاع المصرفي من اهم قطاعات الاعمال المتخصصة " نظراً لاهميته الكبيرة والمتنامية وعمق تأثيراته وامتدادها الى طبقة واسعة من المجتمع ، فضلاً عن تأثيراته الاقتصادية الكبيرة ومايمثله من حجر الثقة في عالم المصارف.

وتتمحور مشكلة البحث بظهورعدد من حالات الافلاس والتعثر المالي لبعض المصارف التجارية العراقية وعلى سبيل المثال قيام سوق العراق للاوراق المالية بجعل مصرف الوركاء خارج البورصة وتزداد حدة المشكلة :

أ– في سنة 2011 تقلص نشاط مصرف الوركاء " اذ اقتصرنشاطه على صرف رواتب منتسبي المصرف فقط .

ب – خوفاً من امتداد آثارها المحلية على بقية المصارف التجارية .

2.1.2اهمية البحث: تكمن اهمية الدراسة الحالية في توضح ظاهرة ميدانية حقيقية تعاني منها المصارف وهي الفشل المالي التي تؤدي الى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية والتي تلقي بظلالها على كل المصارف.

استفحلت هذه الظاهرة بعد قيام البنك المركزي العراقي بفرض الوصايا على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وكذلك قيام سوق العراق للاوراق المالية بشطب اسم المصرف من السوق .

3.1.2 اهداف البحث: يستهدف البحث الحالي التوصل الى مايلي:

أ– تشخيص الواقع المالي في المصارف المبحوثة من خلال بعض مؤشرات القدرة الايفائية ومقارنتها بمؤشرات القدرة الايفائية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

ب– تقديم اطار نظري في الفشل المالي والقدرة الايفائية في المصارف .

ت – تقديم عدد من المقترحات من شأنها ان تتجاوز المصارف من خلالها حالة الفشل المصرفي .

4.1.2فرضية البحث: تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

ان المصارف في العراق لاتستطيع ان تؤدي عملها بشكل صحيح مالم يكن هنالك دعم من قبل المركزي العراقي .

5.1.2 مجتمع البحث وأسباب اختياره: تعد المصارف التجارية العاملة في البيئة العراقية والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها (22) مصرفاً حسب نشرة سوق العراق للاوراق المالية لعام 2013 ،وتم اختيار القطاع المصرفي مجتمعاً للبحث للاسباب الآتية:

أ– انتشار حالات الفشل والافلاس في هذا القطاع على المستوى العالمي.

ب– اهمية هذا القطاع وحساسيته تجاه التعثر والفشل التي يؤثر على مجمل الاقتصاد .

6.1.2عينة البحث: تكونت عينة الدراسة العمدية من خمسة مصارف هي (المصرف التجاري العراقي،مصرف بغداد،مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار،مصرف الاستثمار العراقي،مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل) للفترة من 2008 – 2011 ، وتم استخدام مؤشرات القدرة الايفائية للتأكد من الملاءة المصرفية للمصارف (عينة الدراسة) وهي : (نسبة حقوق الملكية الى القروض،نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع،ونسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات) فضلاً عن نسبة القروض الى مجموع الودائع ، والجدول رقم (1) يوضح أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف عينة البحث.

الجدول (1): أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف عينة البحث (بالدينار العراقي)

اسم المصرف / المؤشرات	التجاري العراقي	بغداد	الشرق الاوسط العراقي للأستثمار	العراقي للأستثمار والتمويل	الوركاء للأستثمار والتمويل
تاريخ التاسيس	1992/2/11	1992/2/18	1993/7/7	1993/7/13	1999/11/20
رأس المال التاسيسي	150مليون	100 مليون	400 مليون	100 مليون	500 مليون
رأس المال الأسمي في 2011	100 مليار	112.9 مليار	100 مليار	100 مليار	105 مليار

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية ، 2013

وقد تم اختيار هذه المصارف للاسباب الآتية :

1– تمثل اقدم المصارف واكبرها رأس مالاً في العراق لغاية عام 2013

2– مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل تم شطبه من سوق العراق للاوراق المالية عام 2012 ولحد الآن

2.2 الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي:

حظي موضوع (فشل وتعثر وافلاس) المصارف بالاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين بالعلوم المالية والمصرفية وفيما يأتي استعراض لعدد من تلك الدراسات:

1.2.2 دراسة (Rujoub & Cook & Hay , 1995) : بحث بعنوان (Using cash flow rations to predict business failure) (استخدام نسب التدفق النقدي للتنبؤ بفشل الاعمال)

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى جدوى التدفقات النقدية في التنبؤ بالافلاس وذلك في ظل المعيار المحاسبي الامريكي رقم (95)، وفيما اذا كانت التدفقات النقدية متفوقة من حيث القدرة على التنبؤ بالافلاس مقارنةً بالنماذج التقليدية التي تستخدم البيانات المحاسبية المعدة على وفق اساس الاستحقاق .

وخلصت الدراسة إلى أن بيانات التدفقات النقدية يمكن ان توفر قدراً أعلى للتكهن بالافلاس من البيانات المُعدة على وفق اساس الاستحقاق .

2.2.2 دراسة (Barr , seiford & siems 1998) :هدفت الدراسة الموسومة بـ (Forcasting bank failure : Anon - parametric frontier Estimation Approach)

(التنبؤ بالفشل المصرفي : مدخل التقدير ذو الحدود المعلمية) الى دراسة وتحليل الظهور المتكرر للفشل المصرفي بعد سنة 2000 ومن اجل البحث عن المؤشرات القائدة لكي يتم تجنب عمليات الانقاذ المكلفة وعدت الدراسة بأن جودة الادارة المصرفية هي الاداة المهمة لكونها المساهم الرئيس في عدم انهيار المصرف ويتم استخراجها من نماذج الانذار المبكر .

3.2.2 دراسة (الجهماني ، 2001): رسالة ماجستير بعنوان " مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك :دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الاردني للفترة 1992–1997" تناولت الدراسة بناء وتطوير نموذج رياضي باستخدام النسب المالية بحيث يمكن لهذا النموذج التمييز بين المصارف المتعثرة وغيرالمتعثرة ، وذلك قبل التعثر بسنة واحدة على الاقل .

وخلصت الدراسة بتحديد خمس نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف وعلى النحو الآتي :

(نسبة التداول ، نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب , مجموع حقوق المساهمين ، نسبة صافي الربح قبل الفؤائد والضرائب , رأس المال المدفوع ، نسبة النقد والاستثمارات ,اجمالي الودائع ، نسبة الربح التشغيلي , المصروفات الادارية والعمومية) .

4.2.2 دراسة (الغصين ،2004): رسالة ماجستير بعنوان " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في غزة " هدفت الدراسة الى التوصل لافضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في غزة ، ولتحقيق ذلك تم استخدام (22) نسبة مالية لعينة من (10) شركات متعثرة و(16) شركة غير متعثرة وللمدة من عام 2000–2002 وتم تحليل هذه النسب باستخدام الاسلوب الاحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل الى أفضل نموذج يمكن التمييز من خلاله بين شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة ، وخلصت الدراسة الى انه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة .

5.2.2 دراسة (الوتار 2008): رسالة ماجستير بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2004–2006 " هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم الفشل ونماذج التنبؤ به واهمية المعلومات المحاسبية في مجال التنبؤ بفشل الشركات وتوصلت الدراسة الى استنتاج بأهمية دقة نموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية.

3.2 تقويم الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها:

اسهمت الدراسات السابقة بإثرائها بالمرتكزات الاساسية والمفاهيم الفكرية والمعرفية التي اغنت الدراسة الحالية تعد الدراسات السابقة حالات قديمة مقارنةً بزمان اعدادها ، اما دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة اذ تناولت حالة حديثة وقائمة لحد الآن وهي اشكالية البنك المركزي العراقي مع مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وهذه الدراسة تختلف عن الدراسة السابقة اذ انها استخدمت مجموعة من مؤشرات القدرة الايفائية وهي : (نسبة حق الملكية الى القروض ، نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع ،و نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات ، ونسبة القروض الى مجموع الودائع) للتحقق من وقوع مصرف الوركاء في الفشل المالي من عدمه .

3. الاطار المفاهيمي للفشل المصرفي

1.3 مفهوم الفشل المصرفي:

إن المصرف الذي يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر ستكون النتيجة عجزه عن الوفاء بالالتزامات تجاه المتعاملين معه ، ومن الناحية التشغيلية فان فشل المصرف يرجع الى التدفقات النقدية الخاصة اذ تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها المصرف لمقابلة (نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون) (الحمداني ، 2003 : 174) .

ويعد التعثر في معناه الاصطلاحي اضطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض بصرف النظر عن شكله القانوني وبين المصرف المتعامل معه

وفي معناه العام يعني اضطراب في مسيرة ما وخروجها عن مساراتها المستهدفة والمتوقعة ويحمل في طياته ضعف احتمالات الاستمرارية في

نفس المسارات والاهداف والاستراتيجيات طويلة المدى (www.finance 21.orh/ab7as.htm,2001)

وهناك من يستخدم مفهوم الفشل للاشارة الى افلاس المصرف او عدم قدرته على تسديد ديونه او تخلفه عن دفع ارباح اسهمه العادية او الممتازة ، او انه افلاس قانوني للمصرف او خضوعه لاعادة التنظيم باشراف السلطات القضائية ، (مطر ، 2010 : 67) .

والتعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه الى الفشل ، فالفشل هو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من العوامل التي تفاعلت عبرالمراحل الزمنية سواءاً طالت ام قصرت وتؤدي الى الحالة التي عليها وهوالفشل . وينقسم الى مايلي :

1– الفشل الاقتصادي : وهي الحالة التي لايستطيع المصرف أن يحقق عائداً معقولاً او معتدلاً على استثماراته (عبدالله ، 1993 : 35) .

2– الفشل المالي : وهي الحالة التي لايستطيع المصرف سداد التزاماته للدائنين ويعد هذا المفهوم اقل غموضاً من الفشل الاقتصادي . (النجار، 1998 : 11) . وذهب بعض الاكاديميين الى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي والفشل المصرفي على اعتبار ان التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لاتؤدي بالضرورة اليه وكما موضح في الجدول (1) .

الجدول (1): ايضاحات عن التعثر المالي ، والفشل المالي ، والفشل المصرفي

التعثر المالي	الفشل المالي	الفشل المصرفي
–عبارة عن نقص في عوائد الأسهم أو توقفها ، وعدم سداد الالتزامات في مواعيدها . – هي الحالة التي تحدث عندما تحقق خسائر لمدة ثلاثة اعوام متتالية (الوتار،2008:45)	– هو التوقف الكلي عن سداد الالتزامات ، والافلاس ،وتوقف النشاط – هوعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والناجمة عن الخسائر المادية ، اوالكوارث،اوالسرقة ، اوالاختلاس كما يحدث بسبب خسائر تشغيلية لفترات طويلة، او بسبب استثمار اموال المصرف في موجودات غير فعالة (Guerard&Schwart,2007:491)	– هو حالة عدم قدرة المصرف توفيرالسيولة لتلبية احتياجات العملاء لسحب ودائعهم (مامندي،2012:319)

أما الافلاس (Bankruptcy) فهو صورة من صور الفشل المصرفي ، ويعرف بأنه: الوضع الذي لايستطيع فيه المصرف مواجهة التزاماته نحو الآخرين ، ويميز القانونيون بين حالتي الافلاس والاعسار ، فالافلاس قانونياً هو ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه ، أما الاعسار قانونياً فهو الحالة التي تكون فيها اموال المدين غير كافية للوفاء بديونه المستحقة الاداء (عبيدات والجولاني،1993: 48) .

في حين يعد اليسر المالي (financial Solvency) والعسر المالي (Financial Insolvency) مرتبطين بالحالة المالية الكلية للمصرف ، وبذلك يعد العسر المالي بعداً ذا خاصية شاملة للمصرف ، ولاشك ان المستوى المُرضي من اليسر الذي يمتاز به المصرف يمكن ان يضمن له الامان والبقاء ، فتظهر اهمية تحقيق اليسر المالي ضماناً وحيداً لسداد الالتزامات وان مفهومه يكون اكثر اتساعاً من السيولة ، فمن المحتمل ان نجد مصرفاً يتمتع باليسر المالي مع انه يمتلك قليلاً من السيولة ، وقد يكون ذات سيولة مرتفعة إلا انه يعاني من العسر المالي لكونه لايستطيع الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها ، ولذلك فإن الهدف الوظيفي لليسر المالي ، هو دور الدفاع عن تأمين بقاء واستمرار المصرف (جمعة ، 2001 :192) .

2.3 مفهوم القدرة الايفائية في المصارف:

من اكثر المهام التي تواجه المصارف ، هي توفير وضمان السيولة الكافية (Adequate Liquidity) في كل الاوقات ، وفي حالة عدم توافر السيولة ، فان المصرف يواجه مشكلة خطر انعدام السيولة ولايجوز القول للعميل: لايتوافر للمصرف المال الكافي في الخزانة لتلبية عمليات سحب الودائع " لان عمل المصارف يحكمه توافر الثقة بين المصرف والعميل (مامندي،2012: 63) . ويرى Revell إن كفاية رأس المال يُعد امراً مهما في المصارف " لكونها تُعد "القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات المترتبة على المصرف " (Revell,1975;12) . ويمكن الاشارة هنا الى أن هناك مفهومين مرادفين لمفهوم كفاية راس المال، هما : (الملاءة المصرفية والقدرة الايفائية) ، وعلى الرغم من أن هذين المفهومين يختلفان في المظهر، الا انها يلتقيان في الجوهر والمضمون ، فضلا عن أن اهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف ليتمكن من اجتذاب ودائع كافية لتأمين حسن سير عمله ونموه (المزوري ،2005: 14) . وتعرف القدرة الايفائية بأنها : القدرة النهائية على اعادة دفع الالتزامات ، ولما كانت مجموع الالتزامات تساوي مجموع المطلوبات لذا فانها القدرة النهائية على اعادة الدفع لكل المودعين (الجميل،2006: 103) . بينما يرى Crosse بأن القدرة الايفائية ، هي القدرة النهائية للمصرف على الايفاء بالتزاماته وديونه ، وهدفها الاساس يكمن في بناء خط وقائي للمصرف ينعكس في ميزانيته وعوائده الجارية والمتوقعة ، فضلا عن أنها تمكن المصرف من المنافسة في الظروف الصعبة والازمات الحادة (Crosse,1973;169) .أما الملاءة المصرفية ، فتعرف بأنها : قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته وهذا يعني ان الموجودات عندما تدر عائدا ، فان هذا العائد يضاف الى الاحتياطيات

التي هي احدى مكونات راس المال الممتلك ، مما يعني زيادة راس المال بحيث يكون كافيا لحماية وتأمين اموال المودعين وتحقيق اهداف المصرف(عبدالفتاح،1994: 48) . لقد اوضح Revell أن هناك عدة مؤشرات لقياس القدرة الايفائية ، ومنها (نسبة حقوق الملكية/اجمالي الودائع،ونسبة حقوق الملكية/اجمالي القروض،ونسبة حقوق الملكية /اجمالي الموجودات) ، الا أن مؤشر نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع يكاد يتبوأ الصدارة في عملية قياس القدرة الايفائية للمصارف . مما تقدم ذكره يرى الباحث أن هذه المفاهيم الثلاثة : (كفاية راس المال ، القدرة الايفائية ، والملاءة المصرفية) ،هي تعبيرات لشيء واحد ، وهو أن يكون راس المال كافيا لدعم ثقة المودعين .

3.3 مراحل الفشل المالي في المصارف

ان خطر كفاية رأس المال Capital Adequacy Risk يظهر في حالة عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية أي أنه يعجز بشكل كامل عن مقابلة التزاماته فعندما يتهدد رأس مال احد المصارف وتصبح موجوداته مساوية لمطلوباته ، فيكون المصرف أمام خطر كفاية رأ س المال ، وبالتالي فكلما قلت نسبة رأس المال الى موجودات المصرف ذات الخطورة العالية يكون المصرف امام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال(الجميل ، 2002 :388) . وإن المصارف قبل أن تصل الى مرحلة الفشل المصرفي تمر بالمراحل التالية :

1.3.3 **مرحلة النشوء**: المصارف لاتصبح متدهورة فجأة او بصورة غير متوقعة ، وانما تكون هناك بعض المؤشرات التي من الممكن ان تحدث في هذه المرحلة ومنها:

أ– التغيير السلبي في الطلب على الخدمات المصرفية .

ب– التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة .

ج– تزايد المنافسة بين المصارف .

د– زيادة الاعباء على ادارة المصرف .

هـ – نقص التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف .

و – تكون عوائد موجودات المصرف اقل من المعتاد .

2.3.3 **مرحلة عجز النقدية**: **عند** ملاحظة ادارة المصرف بأن موجودات المصرف اكبر من التزاماته ، ولكن هنالك صعوبة في تحويل تلك الموجودات الى سيولة لتغطية الالتزامات ، ويمكن للمصرف في هذه الحالة اللجوء الى الاقتراض لمواجهة التزاماته الفورية ، ويتحقق العجز النقدي من زيادة التدفقات النقدية الخارجة على التدفقات النقدية الداخلة والتي تتسم بالخطورة لارتباطها الكلي بالسيولة ، (الشمخي والجزراوي ، 1998 :81).

3.3.3 **مرحلة الاعسار المالي**: إن حالة عدم وجود نقد جاهز او شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات المصرف، وبالتالي ينشأ عنه عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في موعد استحقاقه (اونكتاد ،2001 :20).

ويرى الباحث أنه يمكن معالجة مرحلة الاعسار المالي كما يلي :

أ– اصدار اسهم اضافية .

ب– اصدار سندات .

ت– تعديل في السياسة المالية للمصرف .

4.3.3 **مرحلة الاعسار الكلي**: تُعد هذه المرحلة نقطة حرجة واساسية في فشل المصارف " اذ تنتهي كل محاولات المصرف في الحصول على تمويلات اضافية ، وبالتالي لايمكن للمصرف تجنب الاعتراف بالفشل وفي هذه المرحلة تظهر مشكلة كفاية رأس المال فهي مشكلة تظهر في حالة العسر المالي (السيسي،1997: 60) وهذه المرحلة هي السبب الرئيسي في قيادة المصرف الى التصفية (حجازي،2000: 201) .

5.3.3 **تأكيد الافلاس**: بفقدان السيولة يختفي المصرف وتختفي ثروته ويتحقق ذلك في حالة التوقف عن دفع الالتزامات او باصدار حكم قضائي لحماية حقوق المودعين ، وبذلك يجري الاعلان عن افلاس المصرف وفي هذه الحالة لاتستطيع اصول المصرف المتاحة مواجهة المستحقات ولتحديد درجة خطر الافلاس ، يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الاصول (درجة السيولة). (ساسي وقريشي ، 2006 :65)

6.3.3 **مرحلة التصفية**: بعد اشهار افلاس المصرف يتم تصفيته وبيع اصوله لتسديد ، مستحقات الدائنين ، ففي هذه المرحلة يتم جرد ممتلكات المصرف واعادة تقييمها ، ومن ثم طرحها الى البيع وجمع اموال التصفية وتقسيمها على الدائنين حسب الوضع القانوني لكل واحد منهم. (مامندي ، 2012 :65) والمخطط (2) يوضح مراحل الفشل المالي في المصارف :

المخطط (2): مراحل الفشل المالي في المصارف

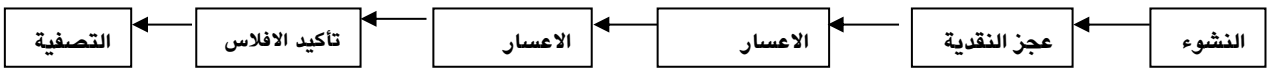

المصدر : من اعداد الباحث .

4.3 اسباب الفشل المالي في المصارف:

بالرغم من دقة تنظيم عمل المصرف من حيث الصلاحيات ، واتخاذ القرارات ، والتنظيم والرقابة ، إلا أن المصارف حالها حال اي منشأة اعمال تتعرض الى الفشل لكون المخاطرالمحيطة بالمصرف اكثر من المخاطر المحيطة بمنشآت الاعمال ، وهناك جهات عديدة تهتم بمعرفة اسباب فشل المصارف وهي : ادارة المصرف ، المساهمون ، المودعون

، واخيراً السلطات النقدية والتي تعد من اكثر الاطراف المهتمة لمعرفة اسباب الفشل ، وتسعى السلطات النقدية الى منع وصول المصرف ال نقطة اعلان الافلاس وفيما يلي اسباب الفشل المالي في المصارف : (Heffernan,2005;397)

1.4.3 **مشاكل إدارية: إن** قدرة مدير المصرف على قيادة المصرف نحو بر الامان هي سبب نجاح المصرف ، فمدير المصرف الناجح يديرعدة مخاطر في آن واحد ، وهنا يجب ان نفرق بين نوعين من مدريري المصرف ، هما :

أ– المدير الواقعي : هو الذي يضمن للمصرف تحقيق أرباح معقولة .

ب– المدير الطموح والمجازف : هو الذي يحلم بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة في فترة قصيرة من جراء قيامه بمنح قروض لعملاء يتميزون بضعف المركز الائتماني ، مما يؤدي بالمصرف الى الوقوع بمشاكل كبيرة في المستقبل .

ويرى الباحث أن ادارة المصرف وسياساتها قد تؤدي الى نجاح المصرف ، وبالتالي يحقق اهداف حملة الاسهم وهو تعظيم العائد .

أما في حالة قيام ادارة المصرف بالتوسع في منح القروض مع عدم قيام العديد من المقترضين بسداد اقساط القرض هي احدى مسببات الفشل المالي في المصارف .

2.4.3 **إدارة ضعيفة للموجودات: تعد** ادارة الموجودات لأي مصرف ضعيفة في الحالات التالية:

أ– السياسات الهجومية للمصرف في منح القروض .

ب – عدم اختيار ادارة المصرف طلبات الاقتراض الجيدة من بين العديد من الطلبات مما يؤدي بالمصرف الى منح قروض الى عملاء لايتميزون بالتصنيف الائتماني الجيد .

ج– في ظل ظروف التضخم العديد من عملاء المصرف كانت مراكزهم الائتمانية جيدة ، ولكن لايستطيعون تسديد مبلغ القرض بسبب (انتشار البطالة فيما بينهم ، وارتفاع اسعار الفائدة على القروض بسبب التضخم) .

د– عدم اللجوء الى سياسة تنويع القروض والتركيز على منح قروض ضمن نشاطات اقتصادية معينة .

هـ – قيام المصرف بمنح قروض الى مناطق جغرافية معينة او قطاعات معينة .

3.4.3 الاحتيال (Fraud): تعد الفترة من 1959 لغاية 1961 بمثابة الزلزال للمصارف الامريكية " إذ اظهرت الدراسات ان حوالي 66٪ من اسباب فشل مصارفها كان بسبب الاحتيال وخيانة الامانة ، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى 88٪ للفترة 1962– 1974 . وكذلك يعد الاختلاس وممارسة عمليات غسل أموال المخدرات وتجارة الهيروين والكوكايين هي مخالفات لأُسس العمل المصرفي ، وخير مثال على ذلك ، هو مصرف الائتمان والتجارة الدولي الذي كان له فروع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية " اذ تم اغلاق وتجميد حسابات المصرف بسبب مخالفة المصرف لأُسس العمل المصرفي " اذ كانت مصادرأمواله من تجارة المخدرات .

4.4.3 **دور المنظمين: يقصد** بالمنظمين في المصارف: مفتشي المصارف ، ومراقبي الحسابات ، والمحاسب القانوني ، والمدققين ، وموظفي الامتثال ، والمحللين الماليين وكل من له دور كبير في اعطاء جرس الانذار بخصوص مستقبل المصرف. وتختلف دول العالم من حيث الجهة التي تتولى تنظيم وتدقيق اعمال المصرف ، وكما يلي :

أ– ففي اليابان والولايات المتحدة الامريكية يتم مراجعة وتدقيق حسابات المصرف من قبل محاسبين قانونيين بهدف الوصول الى دقة الوضع المالي للمصرف .

ب– أما في المملكة المتحدة والنرويج هنالك وكالات خاصة تتولى مهام منها الاشراف على المصارف ، فضلاً بمنح اجازة ممارسة المهنة للمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين .

ج– في حين ان اغلب دول العالم تقوم السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي وعن طريق كوادرها المتخصصة بعملية الرقابة والاشراف على المصارف التجارية . وعليه فإن للسلطات النقدية او من يمثلها دوراً مهماً في توجيه المصارف وتصحيح سياساتها الادارية في منح القروض قبل حدوث كارثة الفشل المالي للمصرف " لان تكاليف منع الفشل اقل من كلفة الفشل المالي للمصرف .

ومن خلال الفقرات (أ،ب،ج) يتضح تعدد الجهات التي تتولى عملية التنظيم ومراجعة وتدقيق حسابات المصارف من دولة لاخرى ، ولكن يعد من اخطر الحالات عندما يقر المحاسب القانوني ، او اي جهة اخرى تتولى عملية الاشراف والتدقيق بأن الوضع المالي للمصرف جيد ويتضح بعد ذلك أن الواقع كان عكس ذلك.

5.4.3 **صغر حجم المصرف** :يبدو أن حجم المصرف قد أصبح عرفاً مصرفياً، او قاعدةً قانونيةً في مصارف اغلب الدول المتقدمة " إذ تتبع هذه لمصارف سياسة منع الفشل المالي للمصارف العملاقة في البلد بحجة كونها مصارف كبيرة " إذ يُعتقد بأن فشلها سيسبب كارثة مالية واجتماعية كبيرة ، وعليه تقوم السلطة النقدية او من يمثلها بتوفير السيولة لها كما حصل في المملكة المتحدة عام 2009 عندما كان Bank of Scotland في طريقه الى الفشل ولكن قامت وزارة الخزانة البريطانية بتوفير التمويل للمصرف لغرض معالجة المشكلة ، واعتبرت التمويل اسهماً جديدة للمصرف وقامت الحكومة ببيع تلك الاسهم الى الجمهور ، وبالتالي استطاع المصرف ان يقف على قدميه.

وعليه يمكن القول بأن الحكومات تتعامل مع المصارف الكبيرة معاملة خاصة لثقلها المالي الكبير على الاقتصاد الوطني ، بينما المصارف الصغيرة يسمح لها بالفشل او شراؤها من قبل المصارف الصحية Health Bank .

6.4.3 **الظروف الاقتصادية: تواجه** مصارف معظم دول العالم نوعين من الظروف الاقتصادية ، وكما يلي :

أ– ظروف اقتصادية غير جيدة " اذ تتميز الحالة الاقتصادية بالتضخم العالي ، وارتفاع البطالة وارتفاعاً في عدد القروض المتعثرة .

ب– ظروف اقتصادية جيدة اي ماتسمى بحالة الانتعاش الاقتصادي والتي تتميز بارتفاع فرص التشغيل والاستقرار النسبي للاسعار وارتفاع الدخول ، وبالتالي فعلى ادارة المصرف منح القروض لعملاء يمتازون بتصنيف ائتماني جيد . وعليه يمكن القول بأن اغلب حالات الفشل المالي للمصارف في العديد من دول العالم محصورة في السنوات التي كانت ظروفها الاقتصادية غير جيدة .

7.4.3 **انخفاض عدد المساهمين او المالكين** :يعزى عدد من الباحثين ان من اسباب الفشل المالي للمصارف هو احتمال تأثير هيكل ملكية المصرف بانخفاض عدد مالكي المصرف وبالتالي فان انخفاض عدد مالكي المصرف ، له علاقة قوية بازدياد المشاكل المالية للمصرف ،فالمصارف التي تمتلك مجموعة كبيرة من المساهمين تعمل بشكل سليم واكثر امانةً مقارنةً مع المصارف التي تكون مملوكة لعدد قليل من المالكين. والمخطط (3) يوضح اسباب الفشل المالي للمصارف:

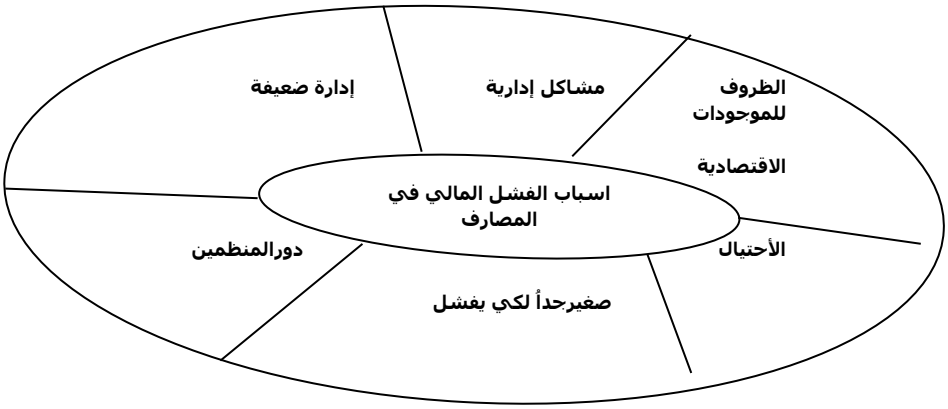

المخطط (3): يوضح اسباب الفشل المالي للمصارف

المصدر : من اعداد الباحث .

توصل عدد من الباحثين في المجال المصرفي الى العديد من اسباب الفشل المالي للمصارف بالاعتماد على استخدام النسب المالية والاساليب الكمية، وكما يلي (مامندي ،2012:325)

أ– رداءة محفظة القروض التي تؤثر على انخفاض ربحية المصرف والخسارة لاحقاً ثم الفشل .

ب– انخفاض كفاية رأسمال المصرف Capital Adequacy ، وبالتالي لايستطيع المصرف (تحمل الخسائر، واعادة الاموال الى المودعين) ، وبالتالي يؤدي بالمصرف الى الفشل .

ج– الزيادة السريعة في نمو القروض المصرفية يساعد بزيادة احتمالية الفشل المالي للمصرف .

3.5 كيفية التعامل مع المصارف الفاشلة مالياً:

تتعامل السلطات النقدية في أغلب دول العالم مع المصارف التي تعاني من الفشل المالي وفق الاحتمالات التالية :(Rose,2005:87)

1– التدخلات الحكومية : تقوم الحكومة بضخ مبالغ كبيرة لغرض مساعدة المصارف المتعثرة ، وذلك عن طريق تمويلها بقروض الطوارئ ، او بشراء اسهم جديدة والهدف من ذلك مايلي :

أ– زيادة الثقة في الجهاز المصرفي .

ب– استقرار سوق الخدمات المالية والمصرفية .

ت– تجنب الازمات المالية .

ث– حماية الاقتصاد الوطني .

إن قرار التدخل الحكومي لانقاذ مصرف من الانهيار هو قرار سياسي بالمقام الاول ويتأثر بالعديد من الاعتبارات ، وكما يلي :

أ– الى اي مدى سيؤثر انهيار المصرف على المودعين ، وبالتالي على ثقة المجتمع .

ب– العواقب الاجتماعية لانهيار المصرف .

ج– الى اي مدى سيتأثر اقتصاد الدولة بانهيار المصرف ؟ فلو ان الانهيار سيؤدي الى عواقب اقتصادية بسيطة ، فالأرجح أن لاتتدخل الدولة لانقاذه .

2– قيام البنك المركزي بوضع المصرف الذي يعاني من مشاكل مالية في سفينة الانقاذ Life Boat Rescue من خلال توفير وسائل النجاة من الغرق ، وكما يلي :

أ– ضخ سيولة للمصرف ودفع جميع ودائعه .

ب– توجيه إدارة المصرف ببيع القروض السيئة الى وكالات متخصصة ، وهذا الأسلوب متبع في (الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان، والمملكة المتحدة) .

3– تشجيع المصارف الرصينة على شراء المصرف الفاشل ، او دمج المصرف الفاشل مع المصارف الرصينة .

في حين يرى ,Rose انه من الضروري على مدير المصرف أخذ الامور التالية بنظر الاعتبار :

أ– التفكير باستمرار في مستقبل المصرف واخذ الدروس والعبر من تجارب المصارف الاخرى .

ب– ان يحاول تطوير المصرف باستمرار وادخال تكنولوجيا حديثة الى المصرف .

ج– المحافظة وباستمرارعلى ادامة علاقة جيدة بين المصرف والسلطة النقدية .

د– ان لاينسى تأثير مؤشرات الاقتصاد على المصرف .

6.3 اسلوب الحقن النقدي:

يُعد من اخطر انواع الاساليب اللجوء الى تعويم المصرف التجاري من خلال الحقن النقدي عن طريق البنك المركزي ، ويجب ان تتم هذه العملية باسلوب راق من الحرفية والمهنية " حتى لاتصبح وبالاً على المصرف الذي يعاني من الفشل المالي .

وقد يتبادر الى الذهن أن الحقن النقدي يعني فقط ضخ اموال للمصرف الذي في طريقه الى الفشل لإقالته من فشله ، ولكن قوة هذا الاجراء تكمن مابعد الحقن النقدي ، اذ يجب على المصرف التجاري التوجه لعمليات سريعة تغل عليه بعائد سريع يسمح له بسداد الإلتزامات ، ومن شروط نجاح اسلوب الحقن النقدي مايلي[1] :

1– أن لايكون قد اصدرت احكام بحق المصرف .

2– أن يكون هناك حصر كامل ودقيق من قبل البنك المركزي لكافة التزامات المصرف تجاه دائنيه الآخرين

3– إذا كانت هناك مصارف اخرى دائنة للمصرف الذي في طريقه الى الفشل فيجب ان يتم اسلوب الحقن النقدي بالتنسيق معها " وربما تشارك تلك المصارف الدائنة في الحقن النقدي .

7.3 حالات من المصارف التي فشلت مالياً:

1.7.3 المصارف التي فشلت مالياً بسبب فضائح غسيل الاموال:

الآتي امثلة لعدد من المصارف العالمية التي فشلت مالياً بسبب جرائم غسيل الاموال (برواري،2010:285)

أ– فضيحة مصرف بوسطن في الولايات المتحدة الامريكية عام 1985 " اذ اقر المصرف بخطئه فيما يتعلق بالتهمة الموجهة له والخاصة باخفائه في التبليغ عن تحويلات نقدية للمصارف الاجنبية بلغ مجموعها 1.2 مليار دولار امريكي .

ب– فضيحة مصرف (كروكر ناشنال بنك اوف سان فرانسيسكو) في الولايات المتحدة الامريكية عام 1985 " إذ اتهم بدوره باخفائه في التبليغ عن مبلغ 3.9 مليار دولار امريكي خاص بالمعاملات النقدية المشبوهة .

ج– في عام 1986 ظهرت فضيحة اخرى عندما اعلنت وزارة الخزانة الامريكية بإنها قد فرضت غرامة قدرها 4.75 مليون دولار عقوبة على مصرف (او امريكا) " لاخفائه في التبليغ عن (17000) الف حوالة كبيرة من الايداعات والتحويلات النقدية المشبوهة خلال المدة من 1980 – 1985 .

د– فضيحة مجمع الخليفة في الجزائر عام 2007 الذي تضمن (55) مصرفاً مما ادى الى مايلي :

(1) افلاس مالكها .

(2) ضياع ملياري دولار.

(3) تكلفة الضريبة التي دفعها البنك التجاري والصناعي الجزائري 700 مليون دولار .

2.7.3 مصارف تعاني من الفشل المالي وتتدخل الحكومة لانقاذها:

يُعد مصرف كريدي ليونيه من المصارف المشهورة في فرنسا ، وهو من اكبر المصارف في اوربا ، وكان مملوكاً لمؤسسات فرنسية وكانت الشركات الفرنسية تعتمد عليه في تمويلها ، ويمتلك المصرف بفروعه المختلفة 50000 موظف فرنسي ويتعامل معه ملايين المودعين الفرنسيين ومع كل هذا كان المصرف في طريقه الى الفشل المالي ولكن تدخلت الحكومة الفرنسية لانقاذه وللاسباب التالية:

أ– للمحافظة على اموال الملايين من المودعين .

ب– العديد من الشركات الفرنسية في تمويلها تعتمد على المصرف .

ج– خوفاً من تعرض فرنسا الى اضطرابات داخلية شديدة .

د– عجز المصرف سيؤدي الى تدني سمعة فرنسا الدولية في حالة عجزها .

3.7.3 مصارف تعاني من الفشل المالي ولاتتدخل الحكومة لانقاذها:

يُعد مصرف الاعتماد والتجارة الدولي نموذجاً لهذه الحالة " إذ يقع المركز الرئيسي للمصرف في لكسنبورغ ويمتلك المصرف العشرات من الفروع ومن بين فروعه في لندن وفي الولايات المتحدة الامريكية ، وتُعد لكسنبورغ من اهم المراكز المالية العالمية بحيث اصبحت مصارفها تضاهي المصارف السويسرية " نظراً لقانون السرية المصرفية المطلق فيها وكان ملخص نشاط المصرف يدور فيما يلي:

أ– يوجد في المصرف حسابات بأسماء زائفة لشركات وافراد أجانب وبأسماء مواطنيها الامر الذي شجع المصرف والقائمين على إدارته باستخدام فروعه المختلفة لتمويل عمليات مشبوهة مثل تجارة المخدرات وصفقات الاسلحة .

ب– استند المصرف في ارتكاب جرائمه على موضوع سرية العمل المصرفي .

ج– فرع المصرف في جزر كايمان والتي هي احدى المحميات البريطانية والتي تشكل واحدة من كبار مستلمي الاموال القذرة وكانت تتسلم الايداعات من ايطاليا وبيرو .

---

[1] البنك المركزي المصري،المعهد المصرفي المصري،دورة العمليات المصرفية للفترة من 19سبتمبر 2011 الى 25 اكتوبر 2011 ، مدينة نصر .

قررت الحكومة البريطانية عدم مساندةمصرف الاعتماد والتجارة الدولي للاسباب التالية :

أ– لان اغلب عملاء المصرف يزاولون اعمالاً مشبوهة .

ب– لم يتقدم اي من عملاء المصرف بطلب لرد امواله بعد سقوط المصرف .

ج– أغلب الايداعات كانت بأسماء وهمية .

نستنتج من الحالتين السابقتين 3،2 بأن البنوك المركزية تتدخل احياناً لمساندة المصارف التي في طريقها الى الفشل ويتم انقاذها واحياناً لاتتدخل لمساندة المصارف التي في طريقها الى الفشل .

4. الجانب التطبيقي

1.4نبذة مختصرة عن مصرف الوركاء للاستثماروالتمويل:

تأسست شركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل برسمال قدره (500) مليون دينار عراقي سنة 1999، وتم زيادة رأسماله في سنة 2003 ليصبح (2,5) مليار دينار وخلال عام 2011 وباستخدام عملية رسملة الارباح المحتجزة وفتح باب الاكتتاب ، تم زيادته ليصبح راسماله (105) مليار دينار ويمتلك المصرف (116) فرعاً ومكتباً داخل وخارج العراق ويتولى بمختلف انواع الانشطة المصرفية في مجال الصيرفة التجارية والتخصصية والاستثمارية .

ويمتلك المصرف اكثر من (325) جهاز صرف آلي ، اذ تم استخدامها في صرف رواتب موظفي قسم من دوائر الدولة ، وصرف رواتب متقاعدي اقليم كوردستان باستخدام بطاقة مدرار ، ولدى المصرف شبكة تعاملات مع بنوك مراسلة في جميع انحاء العالم يصل عددها الى 33 مصرفاً في دول عربية واجنبية ، ويمتلك المصرف اسهامات في 15 شركة مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وبلغ مجموع مبلغ تلك المُساهمات (6270761) الف دينار ويمتلك المصرف عقارات تبلغ قيمتها كما في 31–12–2011

مبلغاً قدره (6727000) الف دينار .

2.4 موقف البنك المركزي العراقي وسوق العراق للاوراق المالية من مصرف الوركاء للاستثماروالتمويل عام 2011 :

تعثرمصرف الوركاء للاستثماروالتمويل في التعامل اليومي بسبب قسم من تعاملاته كانت خارج ارادته ، وكذلك قامت الحكومة العراقية والمتمثلة بوزارة المالية بسحب الودائع . تم دراسة الوضع المالي للمصرف من قبل قسم الدراسات والبحوث في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان حسب الكتاب المرقم 3/9/ 1688في 2011/10/12، وأيد قسم التفتيش القانوني في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالمذكرة المرفوعة الى محافظ البنك المركزي العراقي في 2011/8/8 بأن سبب حصول النقص في السيولة النقدية للمصرف هو نتيجة قيام وزارة المالية بسحب الودائع من المصرف .

إن اجراء وزارة المالية كان له الاثر على المودعين واجبارهم على سحب ودائعهم من المصرف " خوفاً من ضياع اموالهم ، وزاد الموقف صعوبةً على المصرف عند قيام وسائل الاعلام بنشرخبر تعثر المصرف مما ادى ذلك الى حدوث ظاهرة السحب الجماعي Bank Runs ، وبالتالي لم يستطع المصرف إعادة الودائع للمودعين بسبب نفاذ السيولة ، ومع كل ذلك لم يتخذ البنك المركزي الاجراءات اللازمة لتوفير السيولة للمصرف بالرغم ان ذلك هو من مهام البنك المركزي وفق أحكام الفقرة (هـ) من المادة 4 من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 والتي تنص على توفير خدمات السيولة للمصارف .

إن اجراءات البنك المركزي فقط تمثلت في حث المصرف على بيع موجوداته الزائدة عن حاجته او الاقتراض من المصارف الاهلية ، ومع ذلك ان هذا الاجراء لم يسعف المصرف بانقاذه من خطر الافلاس ، وعليه قرر مجلس المحافظين في الجلسة السابعة عشر لعام 2011 شطب شركة مصرف الوركاء لمخالفتها قانون الشركات وتعليمات ادراج الشركات المساهمة ،وقد وجه مجلس مفوضي الهيئه بتاريخ 2011/12/20 انذار الى مصرف الوركاء لحسم الموقف مع دائرة تسجيل الشركات ومنح المصرف مهلة شهرين لمعالجة القضايا العالقة والسعي لاعادة الشركة الى التداول وبعكسه سوف يتم شطب ادراج المصرف بعد انقضاء المهلة،ولعدم حسم الاشكالات المترتبة على المصرف تم حذف اسم المصرف من دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية عام 2011 ولحد الآن ويتضح من ذلك بأن مصرف الوركاء اصبح خارج البورصة . مما ادى الى قيام البنك المركزي العراقي بوضع وصايته على المصرف في الجلسة الاستثنائية المرقمة 1481 المنعقدة بتاريخ 2012/2/29 وفق قراره الذي نص على مايلي :(نظرا لتردي الوضع المالي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وعدم قدرته على الايفاء بالتزاماته المالية بسبب الاخطاء والممارسات غير السليمة التي ارتكبها المصرف والتي كانت خارج السياقات المصرفية القانونية الصحيحة وتعثره في اداء التزاماته) مستنداً في ذلك الى احكام الفقرة 2 [2] وفق المادة 59 من قانون المصارف .

ان التكييف القانوني للمادة 59 الفقرة 2 التي تم تطبيقها على حالة مصرف الوركاء هي بسبب عدم الملاءة المالية والسيولة غير الكافية

[2] الفقرة 2 من المادة 59 :للبنك المركزي العراقي الحق في ان يعين وصياً على المصرف متى قرر البنك المركزي العراقي:

أ–ان المصرف لاينفذ امراًصادراًاليه من البنك المركزي العراقي .

ب–راس مال المصرف يقل عن 75٪ من الحد الادنى لراس المال الذي يقتضيه القانون او تقتضيه لائحة صادرة عن البنك المركزي العراقي عملاًبالفقرة 1 وفق المادة 16 . ج–ان هناك دليلاً على ان المصرف او اية مديرية قد مارست انشطة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة سنة واحدة او اكثر او ان هناك مبرراً معقولاً للاعتقاد بان المصرف او اية مديرية مارست انشطة جنائية من هذا القبيل .

وعليه يعد هذا التكييف القانوني لايتلاءم مع حالة مصرف الوركاء ، وكان من المفضل ان تطبق عليه الفقرة 1/أ* من المادة 59 وليس الفقرة 2 من المادة 59 .

3.4 اجراءات مصرف الوركاء مع الهيئة التمييزية:

قدم المدير المفوض لشركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ، فضلاُ عن وظيفته دعوى على محافظ البنك المركزي فضلا عن وظيفته وعليه تشكلت هيئة تمييزية في رئاسة استئناف بغداد/الرصافة بتاريخ 2013/2/28 وكان قرار الهيئة التمييزية مايلي:

1– إن الطعن المقدم من قبل شركة مصرف الوركاء كان ضمن مدته القانونية .

2– إن البنك المركزي العراقي عندما قرر فرض الوصاية على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل استند الى احكام الفقرة 2 من المادة 59 [3]في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 .

3– لم يتخذ البنك المركزي الاجراءات اللازمة لتوفير السيولة للمصرف مع أن هذه الإجراءات من مهام البنك المركزي وفق احكام الفقرة (هـ) من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 .

4– يتبين من كل ماتم عرضه أن البنك المركزي العراقي لم يفِ بالتزاماته التي قررتها الفقرة (هـ) من المادة 4 والمادة 28 والمادة 305 من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 ، وكان التكييف القانوني لمادة فرض الوصاية لاتتلاءم مع مانص عليه قرار البنك المركزي (الفقرة التي تتلاءم هي 1/أ ** من المادة 59 وليس الفقرة 2 من المادة 59 ،فضلاًعن ذلك لم يلتفت البنك المركزي الى توصيات اللجان التي شكلها لمعالجة الوضع المالي للمصرف ، اذ كانت توصي اللجان باقراض المصرف للخروج من ازمته المالية ،واسهمت اجراءات وزارة المالية بسحب الودائع الحكومية من المصرف في تأزيم الوضع المالي للمصرف اذ كانت تشبه القشة التي كسرت ظهر البعير).

4.4 تحليل نسب القدرة الايفائية (الامان) للمصارف عينة البحث:

تسعى المصارف الى حماية وتأمين اموال المودعين عن طريق تدعيم راسماله واحتياطياته وارباحه المحتجزة التي تسمى اجمالاً بـ (حقوق الملكية) التي تمثل خط الدفاع الاول ضد الخسائر التشغيلية التي قد يتعرض لها المصرف ، وبالنظر لكون اغلب نشاطات المصارف التجارية تمول باموال الاخرين، فان اعتبارات الامان تأخذجانبا مهما من اهتمام هذه المصارف في حال تعرضها لاية مخاطر اثناء ممارسة نشاطها .

ومن النسب المهمة المستخدمة كمعايير للقدرة الايفائية (الامان) هي الاتي :

1.4.4 نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع: يوضح

الجدول رقم (2) نتائج تحليل نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع ، اذ تؤشر هذه النسبة مدى اعتماد المصارف التجارية على حقوق الملكية في رد الودائع لاصحابها عند طلبها ، وزيادة هذه النسبة يعني ارتفاع عنصر الامان لدى المودعين وبامكانهم الحصول على ودائعهم بيسر وبالعكس في حالة الانخفاض ستكون هنالك صعوبة في الحصول على ودائعهم.

يتبين من الجدول(2) ان نسب حقوق الملكية الى مجموع الودائع مثيرة للمصارف (عينة البحث) وعالية جداً بسبب وجود الاحتياطيات والارباح المحتجزة ، اذ بلغت اعلى نسبة في عام 2011 وهي 162،033٪ في المصرف التجاري العراقي وادنى نسبة بلغت 11،052٪ في مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل في عام 2008 في حين بلغ المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة 51،500٪ وكان اعلى وسط حسابي في المصرف التجاري العراقي اذ بلغ 112,926٪ بينما كان اقل وسط حسابي في مصرف بغداد وبلغ 18,579٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 8.342 ٪ في حين كان ترتيب مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل بالمرتبة الثالثة وبلغ 50,366٪ وبإنحراف معياري بلغ مقداره 54.153 ٪ .يتضح من هذه النسب بأن المصارف (عينة الدراسة) تستطيع الوفاء بالتزاماتها من تغطية الودائع بالاعتماد على حقوق الملكية وان ارتفاع هذه النسبة في المصارف الاهلية يعد امرا طبيعيا وان هذا الارتفاع في النسب يدل على قوة المركز المالي للمصارف (عينة الدراسة) وبالتالي يعد خطاً وقائيا لحماية المصرف من خطر الافلاس .

---

[3] المادة 59 الفقرة 1/أ:يعين البنك المركزي العراقي وصياً على مصرف متى قرر البنك المركزي العراقي:أ–ان المصرف لايفي بالتزاماته المالية بما في ذلك على سبيل المثال لاالحصر الالتزامات المتعلقة بالودائع عند استحقاقها.

الجدول (2): نسبة حقوق الملكية / مجموع الودائع للمصارف عينة البحث

	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الوركاء للستثمار والتمويل	المتوسط العام
2008	٪75,055	٪23,094	٪14,808	٪47,128	٪11,052	
2009	٪96,844	٪61,500	٪16,694	٪52,261	٪130,636	
2010	٪117,727	٪14,761	٪18,150	٪63,630	٪28,026	
2011	٪162,033	٪19,963	٪27,300	٪62,549	٪31,750	
M	٪112,926	٪18,579	19,238	٪56,392	٪50,366	٪51,500
SD	12.363	8.342	5.546	8.024	54.1538	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية ، 2013

2.4.4 نسبة حق الملكية الى مجموع القروض : نلاحظ من الجدول (3) أن هذه النسبة تُظهِر مدى كفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية مع مراعاة المخاطر المالية المختلفة التي تتعرض لها استثمارات المصرف في مجال الاقراض والتمويل ، اذ تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية حقوق الملكية لحجم القروض التي نفذتها ادارة المصرف ، اذ كانت النسب لجميع السنوات للمصارف (عينة البحث) جيدة ومرتفعة جداً ويُلاحظ من الجدول (3) أن أعلى نسبة لتوظيف الأموال في القروض الى حقوق الملكية للمصارف عينة البحث كانت (26285,912٪) في المصرف التجاري العراقي لسنة 2010 في حين كانت اقل نسبة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، إذ بلغت 5,906٪ في عام 2010 ، في حين بلغ المتوسط العام للمصارف (عينة البحث) (2451.372٪) وكان اعلى وسط حسابي هو في المصرف التجاري العراقي وبلغ 11128,857٪ في حين كان اقل وسط حسابي في مصرف بغداد وبلغ 126,751٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 60.459٪ في حين كان الوسط الحسابي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل بالمرتبة الثانية وبلغ 628,495٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 193.060٪ وهذا يدل على اتباع المصرف سياسة متحفظة في توظيف القروض ، وبالتالي حرمت المصارف نفسها من العوائد التي تتولد من توظيف اموالها في القروض ، وكذلك لم يظهر توسعا ملحوظا في منح القروض مما يدل على ان المصارف لاتزال لم ترتق الى تحقيق اداء ائتماني فعال لها ولكن بالمقابل ان حياة المصارف المبحوثة غير معرضة للخطر بسبب السياسة الائتمانية المستقرة .

الجدول (3): نسبة حقوق الملكية / مجموع القروض للمصارف عينة البحث

	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الوركاء للستثمار والتمويل	المتوسط العام
2008	٪661,753	٪204,804	٪411,424	٪360.090	٪689,663	
2009	٪1263,695	٪140,642	٪118,414	٪304,629	٪810,478	
2010	٪26285,912	٪65,707	٪5,906	٪116,735	٪355,074	
2011	٪16304,069	٪95,854	٪73,019	٪100,824	٪642,647	
M	٪11128,857	٪126,751	٪152,190	٪220.569	٪628,495	٪2451.372
SD	7438.642	21.392	178.895	113.353	193.006	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية ، 2013

3.4.4 نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف التجارية على راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة في تمويل موجوداتها عند تعرضها الى المخاطر وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.

يتضح من الجدول (4) ان اعلى نسبة لحقوق الملكية الى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث بلغت 54,488٪ في مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل في عام 2008 في حين كانت اقل نسبة في مصرف الوركاء، اذ بلغت 10,140٪ في عام 2009 ، في حين بلغ المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة (26,595٪) . وكان اعلى وسط حسابي في المصرف التجاري العراقي وبلغ 43,523٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 15.728٪ أما اقل وسط حسابي فكان في مصرف بغداد وبلغ 14,777٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 2.192٪ في حين كان الوسط الحسابي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل بالمرتبة الثالثة وبلغ 26,188٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 19.438٪ .

ويتضح من الجدول (4) إن هذه النسب مرتفعة جدا وهذا يؤدي الى تمكن المصارف من الموازنة بين السيولة والربحية ، وبالتالي تتحقق المحافظة على سلامة المركز المالي مع الاخذ بنظر الاعتبار إن جميع النسب التي تم استخراجها هي وفق النسب التي حددتها معايير لجنة بازل .

الجدول (4): نسبة حقوق الملكية / مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث

	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الوركاء للستثمار والتمويل	المتوسط العام
2008	76٪32,0	٪17,192	11,206	٪29,743	٪54,488	
2009	٪40,397	٪13,608	٪13,550	٪32,630	٪10,140	
2010	٪46,305	٪12,360	٪14,496	٪35,944	٪20,264	
2011	٪54,631	٪15,951	٪20,643	٪35,734	٪19,860	
M	٪43,523	٪14,777	٪14,973	٪33,514	٪26,188	26,595
SD	15.728	2.192	4.025	2.935	19.438	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية ، 2013

4.4.4 نسبة القروض الى مجموع الودائع :يتفاوت العائد المتولد من توظيفات الاموال في المصارف ، فالقروض يتولد عنها عائد يفوق العائد على الاستثمارات الاخرى ويطلق على هذه النسبة احيانا معدل اقراض الودائع وتدل هذه النسبة على المدى الذي يلجأ اليه المصرف في منح القروض من الودائع ، وكلما قلت هذه النسبة يكون افضل للمصرف ، ويتضح من الجدول (5) ان اعلى نسبة لتوظيف الاموال في القروض الى مجموع الودائع للمصارف (عينة البحث)كانت (62,037٪) في مصرف الاستثمار العراقي في عام 2011 في حين بلغت اقل نسبة 0,448٪ في المصرف التجاري العراقي في عام 2010 ، في حين بلغ المتوسط العام للمصارف (عينة البحث)17,311٪ وكان اعلى وسط حسابي في مصرف الاستثمارالعراقي وبلغ 36,721٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 23.721٪ في حين كان اقل وسط حسابي هو في المصرف التجاري العراقي وبلغ 5,111٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 5.292٪ في حين بلغ الوسط الحسابي لمصرف الوركاء 9,971٪ بإنحراف معياري بلغ مقداره 12.864٪ اذ كان كان بالمرتبة الرابعة .

يتبين من الجدول(5) إن نسبة القروض الى اجمالي الودائع متذبذبة خلال السنوات المبحوثة ، اذ تعد معظم النسب المستخرجة منخفضة لاتشكل أية خطورة على المصارف عينة البحث ، الإ انه من جانب آخر يدل ذلك على ضعف السياسة الاقراضية وكذلك يدل على اتباع المصارف عينة البحث سياسة متحفظة في توظيف القروض بسبب الظروف غير المستقرة في العراق .

الجدول (5): نسبة القروض / مجموع الودائع للمصارف عينة البحث للمدة 2008–2011

	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الوركاء للستثمار والتمويل	المتوسط العام
2008	٪11,341	٪11,2776	٪3,599	٪13.088	٪1,620	
2009	٪7,663	٪11,732	٪14,098	٪17,254	٪1,621	
2010	٪0,448	٪22,446	٪30,730	54,508	٪7,893	
2011	٪0,993	٪20,827	٪37,387	٪62,037	٪28,750	
M	5,111	٪16,575	٪21,453	٪36.721	٪9,971	٪17.966
SD	5.292	5.890	15.414	23.979	12.864	

من خلال تحليل نسب القدرة الإيفائية للمصارف عينة البحث في الجداول (2 ، 3 ،4، 5) يتضح ان الوضع المالي لمصرف الوركاء لم يشهد تدهورا واضحا لمؤشرات القدرة الايفائية خلال فترة الدراسة المعتمدة من عام 2008 الى عام 2011 ،بل كان في اغلب النسب يتفوق على بعض مصارف (عينة الدراسة) كما في (نسبة حق الملكية/مجموع الودائع، ونسبة حق الملكية/ مجموع القروض، ونسبة حق الملكية /مجموع الموجودات) وانما كان الفشل بسبب عدم دعم وإسناد البنك المركزي لمصرف الوركاء للستثمار والتمويل وهذا يثبت فرضية البحث بأن المصارف في العراق لاتستطيع ان تؤدي عملها بشكل صحيح مالم يكن دعم من قبل البنك المركزي العراقي .

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات:

توصلت البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي :

1– تتدخل البنوك المركزية احياناً لمساندة ودعم المصارف التي في طريقها الى الفشل ويتم انقاذها أما في حالة مصرف الوركاء لم يتدخل البنك المركزي لمساندة المصرف وانقاذه من الفشل .

2– إن حالة التعثر التي تعرض لها مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل في اواخر عام 2011 و2012 كان نتيجة لقرار سياسي بسحب الاموال الحكومية المودعة لديه مما ادى الى العسر المالي وبالتالي توقف المصرف عن مزاولة نشاطه

3– ان التكييف القانوني للمادة 59 الفقرة 2 التي تم تطبيقها على حالة مصرف الوركاء هي بسبب عدم الملاءة المالية والسيولة غير الكافية وعليه يعد هذا التكييف القانوني لايتلاءم مع حالة مصرف الوركاء وكان الافضل ان تطبق عليه الفقرة 1/أ من المادة 59 وليس الفقرة 2 من المادة 59

4– لم يتخذ البنك المركزي الاجراءات اللازمة لتوفير السيولة للمصرف مع انها من مهام البنك المركزي وفق احكام الفقرة (هـ) من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004

5– لم يلتفت البنك المركزي الى توصيات اللجان التي شكلها لمعالجة الوضع المالي للمصرف ، اذ كانت توصي اللجان باقراض مصرف الوركاء للخروج من ازمته المالية .

6– إن ما حصل لمصرف الوركاء للإستثمار والتمويل هو تأكيد على البديهية والعرف المصرفي القائل بأن راس مال المصرف التجاري يتسم بالصغر نسبةً الى صافي الموجودات وهذا يعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين وبالتالي لا يستطيع المصرف أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال .

7– كانت نسبة القروض الى اجمالي الودائع متذبذبة خلال السنوات المبحوثة ، اذ تعد معظم النسب المستخرجة منخفضة ولاتشكل اية خطورة على المصارف عينة البحث

8– إن اجراء وزارة المالية كان له الاثر على المودعين واجبارهم على سحب ودائعهم من المصرف خوفا من ضياع اموالهم وزاد الموقف صعوبة على المصرف عند قيام وسائل الاعلام بنشر خبر تعثر مصرف الوركاء مما ادى ذلك الى حدوث ظاهرة السحب الجماعي Bank Runs .

2.5 المقترحات:

1– كان لابد من البنك المركزي ووزارة المالية العراقية التدخل لدعم واسناد مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل. للاسباب التالية :

أ– استمرار تعثر مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل يؤدي الى عواقب اقتصادية وخيمة .

ب– يمتلك مصرف الوركاء قاعدة كبيرة من العملاء المحليين والاجانب.

ت– السمعة الجيدة التي يمتلكها مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل منذ تأسيسه عام 1999 ولحد تاريخ اعداد البحث في كانون الثاني 2015.

2– يفترض على البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ان يقدرا الانجازات التي قدمها مصرف الوركاء من تاريخ 1999/11/20 ولغاية نهاية 2011 وعلى سبيل المثال مايلي :

أ– التطورات الحاصلة في راس المال المدفوع والتي بدأت من 500 مليون دينار في عام 1999 ووصلت الى 105 مليارات دينار في عام 2011.

ب– فروع مصرف الوركاء والبالغة عددها اكثر من 116 فرعا ومكتبا داخل وخارج العراق .

ت– الاعداد البشرية التي تعمل في مصرف الوركاء،وكم الأُسر معتمدة على هذه الرواتب .

ث– قيمة عقارات مصرف الوركاء والتي بلغ مجموعها كما في 2010/12/31 (6727000) الف دينار .

3– ضرورة تدخل السياسة النقدية باتجاهين هما :

أ– انشاء وكالة لضمان الودائع وهو المشروع المطروح اما السلطة التشريعية لاقراره .

ب– انشاء وكالة لضمان القروض وتحصيل الديون المتعثرة .

4– ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف التجارية لتقوية روؤس اموالها وجعلها مقتدرة على امتصاص صدمات السوق المالية ولاسيما مشكلات السيولة ونسبة الملاءة التي تعني كفاية راس المال Capital Adequacy اي نسبة راس المال الى الموجودات الخطرة .

6.قائمة المصادر

1.6 المصادر العربية:

1.1.6 الوثائق والنشرات الرسمية:

1– اصدارات البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، دورة العمليات المصرفية والتمويل ،2011 .

2– (الاونكتاد)، المجلس العربي للمحاسبين القانونيين ، تمويل الاعمال والادارة المالية ، 2001 ، عمان ، الاردن .

3– دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية ، 2013 .

2.1.6 الرسائل الجامعية:

1– الوتار ، سيف عبدالرزاق ، 2008 ، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية ، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق الاوراق المالية للفترة من 2004 – 2006 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .

2– الحمداني ، رافعة ابراهيم عبدالله ، 2003 ، بيئة المهمة واثرها في مخاطر وربحية المصارف ، اطروحة دكتوراه في علوم ادارة الاعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق .

3– الحمداني ، عبدالرحمن زهير عبدالقادر ، 2010 ، استخدام قائمة مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم الحالة المالية للشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .

4– الطالب،صلاح عبدالرحمن،2000،تكييف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشآت الاعمال،اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .

5– المزوري ، حسين احمد حسين ، 2005 ،اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية راس المال في توظيف اموال المصارف ، رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ، العراق .

6– مطر، جهاد حمدي اسماعيل(2010) ، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر للمنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

3.1.6 البحوث والمقالات العلمية:

1– جهماني ، عمر ، 2001 ، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك،دراسة ميدانية على السوق الاردني ، الادارة العامة ،المجلد 11،العدد 1 ، الريض،المملكة العربية السعودية .

2–عبيدات، محمد ، والجولاني ،1993،اسباب تعثر الشركات الصناعية في الاردن ، دراسة الجامعة الاردنية (العلوم الانسانية)،المجلد 20، العدد3 ، عمان ، الاردن .

3–عبدالله ، خالد أمين، 1993،التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، مجلة المصارف العربية، المجلد 13 العدد 13.

4–عبدالفتاح ، احمد ، 1994 ، قرارات لجنة بازل وادارة الاموال في المصارف ، مجلة المصارف العربية ، المجلد 14 ، العدد 160 ، بيروت ، لبنان .

4.1.6 الكتب:

1– الجميل،سرمد كوكب،2002،المؤسسة العربية المصرفية،التحديات والخيارات في عصر العولمة،سلسلة الدراسات الاستراتيجية،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى،ابو ظبي، الامارات .

2– الجميل،سرمد كوكب،2006، ادارة المؤسسات المالية ، الطبعة الاولى ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق .

3– جمعة،السعيد فرحات،2000،الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية .

4– السيسي،صلاح الدين،1997،الادارة العلميةللمصارف التجاريةوفلسفة العمل المصرفي الحديث،الطبعة الاولى، دار الادب،الشارقة،الامارات .

5– حجازي ، محمد عباس ، 2000 ، نظرية المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

6– مامندي،غازي،2012،ادارة البنوك،الطبعة الاولى، مطبعة حجي هاشم، اربيل .

7– شاكر،نبيل عبدالسلام،الزهري،احمد حسن،2010،التمويل والادارة المالية،كلية التجارة،جامعة عين شمس،مصر .

8– الشمخي،حمزة،الجزراوي،ابراهيم،1998،الادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات،الطبعة الاولى،دار صفاء للشر والتوزيع ،عمان،الاردن .

2.6 المصادر الانكليزية

1- Guerard,Gohn B.&Schwartz,Eli,2007,Quantitative corporate,Finance Springer Science& Business media,Inc,USA.

2- Heffernan Shelagh,2005,modren banking,wiley com

3. Hemple. Gerorge H., Crosse, Management policses for commercial Banks, prientice-Hall, Ine Englewood,cliffs, 1973, New Jercy.

4- Jack Revell, solvency & Regulation of banks, Bangor, occasional, papers in Economics, number 5, university of Wales press, 1975.

5- Rose petter Sylvia Hudgins,2005,Bank Management& Financial servic ,6th Edition Macgrwa-hill, USA.

3.6 الأنترنيت:

1- www.Finance21.orh/ab7as.htm,2001

شکەستنا دارایی یا بانکی "ڤەکولینەکا شروڤەکاری یا هەڤبەرکرنێ دناڤبەرا بانکا وەرکاو یا وەبەرهێنان و پارەدانێ و نمونەکێ ژ بانکێن تومارکری ل بازارێ عیراقێ یێ کاغەزێن دارایی"

پوختە:

سەلامەتی یا دەزگەهێ بانکی و موکومیا بانکان گرنگیەکا مەزن یا هەی بو وەرگرتنا باوەریا زبونی، و نەبوونا باوەریێ دبیتە ئەگەرێ راوەستانا زبونا وخودانێن پارەی ب رێز بەرامبەر بانکان بو وەرگرتنا پارێن خوە، کو دبیتە ئەگەرێ پەیدابوونا دیاردا ڤەکێشانا پارەی یا بکوم، کو دبیتە بارگرانیەکا مەزن لسەر بانکان ول دووماهیێ دبیتە ئەگەرێ افلاس راگەهاندنێ. یا ل سەر بانکان ئەوە بەردەوام کار بو وەرگرتنا باوەریا جمهوری وەربگرن، ولبەر چاڤ بهێتە وەرگرتن کو چ بانک نینن شیان هەبن هەمی پارێ خەلکی پێکڤە بو ڤەگرینیت د چەند رۆژەکاندا ژبەر کو ئەڤ پارە بێت هاتینە بکارئینان بو قەرێن درێژ خایەن. ئارمانجا ڤێ ڤەکولینێ ئەوە بگەهیتە راستیا داخستنا بەنکا ورکا و ئەو کاودنێت بانک تێدا بوری کو ناڤێ وێ بهێتە رەشکرن ژ بازارێ کاغەزی یێ عیراقێ دگەل دیار کرنا چەوانیا رەفتارکرنا بەنکا ناڤندی دگەل ڤێ بانکێ . بو گەهشتنا ڤێ ئارمانجێ ڤەکولەری پیڤەرێن شیانێن ئەداکرنێ ل سەر چار بەنکێن (بەنکا بازرگانی یا عیراقی، بەنکا بەغداد ، بەنکا الشرق الاوسط العراقی یا وەبەرهێنانێ و بەنکا وەبەرهێنانا عیراقێ) د قوناغا 2008 – 2011 وئەڤ پیڤەرە دگەل پیڤەرێن بەنکا وەرکا هەمبەر کرینە. پشتی شروڤەکرنا پیڤەران ڤەکولین گەهشتە هندەك ئەنجامان و ژ گرنگترین ئەنجام:

1. کریارا وەزراەتا دارایی کارتێکرنا خوە لسەر کێشانا دراڤی هەبوو ونەچار کرن بو کێشانێ ژ ترسا بەرزەبوونا پارێ وان، وکاودان گرانتر لێ هات پشتی بابەت د دەزگەهێت راگەهاندنێ دا هاتیە بلاڤکرن.
2. ڤەکولینێ دیار کر کو کاودانێ بانکا وەرکا ل دووف پیڤەران گەلەك خراب نەبوو بەلکو ل گەلەك وان بەنکا بێن وەکو نمونە هاتینە وەرگرتن باشتر بوو دوێ قوناغا 2008 – 2011.

و ژ ئەنجامێ ڤان خالێن ل سەری ڤەکولین گەهشتە هندەك پێشنیاران بو مفا وەرگرتن و ژوان ژی یا لسەر بانکا ناڤەندی و وەزارەتا دارایی ئەوە رێز ل کار وبدەستخستیێن بانکا وەرکا بگرن هەر ژ دامەزراندنا وێ ل رێکەفتی 1999/11/20 وهەتا دوماهیا 2011.

پەیڤێن سەرەکی: شکەستنا دارایی یا بانکی، بانکا وەرکاو یا وەبەرهێنان و پارەدانێ، بازارێ عیراقێ یێ کاغەزێن دارایی.

The Details of the Banking Failure: A Case Study for Al-Warka' Bank for Financing and Investment

Abstract:

The safety of the financial system and the good work of the banks are important to win the trust of the customers, and when the trust is not found would lead to (bank runs), because most of the depositors will wish to withdraw their deposits. This condition is hard and will make it difficult for the bank to repay the depositors and this will lead to the banks bankruptcy. Banks must keep the public trust, knowing that there is no bank which could repay customer's in few days since the deposits were used as long-term granted loans. The study aims at the acknowledgement of credibility of imposing guardianship on AL-Warka bank for investment and finance, and the issues the bank experienced before being eliminated from the Iraqi stock exchange market and how the central bank dealt with it. Thus, the researcher chose same repay power indicators which were applied on sample of four banks (the Iraqi commercial banks, Baghdad banks, the Iraqi Middle East bank for investment and the Iraqi investment bank) during the period 2008 – 2011, these indicators were compared with the repay power indicators for AL-Warka bank for investment and finance. After the analysis of the repay power indicators ratios for the sample banks, the study concluded a series of results which were quoted from the conceptual and analytical frames and the deuteriation of AL-WARKA bank for investment and finance, and the Iraqi central bank, same of those results wire:

1. The measurement taken by the ministry of finance had an impact on the depositors to withdraw their deposits for fear of their loss, and made it harder on the bank, when the media spread the news of AL-Warka stumble which resulted in bank runs.
2. The study showed that AL-WARKA bank did not witness an obvious collapse of its repay indicators during the period 2008 – 2011, but mostly surplus some banks in the sample study as in the total deposits, like, equity ratio to total loans, and ratio equity to total assets.

Due to the research's results, the research suggested series of useful assumptions, some of the most important ones are: The Iraqi central bank and the ministry of finance must not forget the date of the achievements of Al-warka' bank on the 20th .November, 1999 until the end of 2011

Keywords: Banking Failure, for Al-Warka' Bank for Financing and Investment, Iraq Stock Exchange.